مجلة المثنى للعلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي الخامس(المواجهة القانونية للتطرف العنيف)
للفترة (14-15)/ 4 /2025

مكافحة التطرف العنيف في القانون الجنائي الداخلي والدولي

Countering Violent Extremism in Domestic and International Criminal Law

أ.م.د.حمود حيدر مبارك *
جامعة المثنى /كلية القانون

م.د.نور سالم علي *
جامعة المثنى /كلية القانون

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة التطرف العنيف باعتبارها تهديدًا خطيرًا للأمن الوطني والدولي، ويسلط الضوء على كيفية مواجهتها من خلال القانون الجنائي على المستويين الداخلي والدولي.
على الصعيد الداخلي، تبحث الدراسة في أدوات تجريم التطرف العنيف داخل التشريعات الوطنية، مثل: قوانين مكافحة الإرهاب، والتحريض، وتمويل الجماعات المتطرفة، مع التركيز على التحديات المرتبطة بإثبات النية الإجرامية وضمان التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان.
أما على الصعيد الدولي، فيستعرض البحث جهود المجتمع الدولي، خاصة قرارات مجلس الأمن، وخطط الأمم المتحدة لمنع التطرف، ويشير إلى غياب تعريف موحد للتطرف العنيف في القانون الدولي، مما يُصعّب توحيد الجهود القانونية.

كلمات مفتاحية : التطرف، الإرهاب، مكافحة، العنيف .

Abstract

This research examines the phenomenon of violent extremism as a serious threat to both national and international security. It highlights how this issue is addressed through criminal law at the domestic and international levels .
At the domestic level, the study explores the legal tools used to criminalize violent extremism within national legislation, such as anti-terrorism laws, incitement, and the financing of extremist groups. It also focuses on the challenges related to proving criminal intent and maintaining a balance between security and human rights .
At the international level, the research reviews the efforts of the international community—particularly UN Security Council resolutions and the United Nations' plans to prevent extremism. It points out the absence of a unified definition of violent extremism in international law, which complicates the coordination of legal efforts .
The study concludes with a set of recommendations, most notably: enhancing international cooperation, establishing a clear and precise definition of violent extremism, and integrating intellectual, social, and legal approaches to address this phenomenon in a comprehensive manner.

Keywords : Extremism,Terrorism, Anti,Violent.

* Email: Hamod.mubarak@mu.edu.iq
* Email: noorsalem@mu.edu.iq

ISSN(online): 3078-8692

المقدمة

تعدُّ ظاهرة التطرف وظاهرة الإرهاب من أبرز التهديدات الأمنية، التي تشكل خطراً على أمن الدول وعلى حقوق الإنسان والأفراد والجماعات وعلى حرياتهم وحياتهم بشكل عام، وامتازت هذه الظواهر بطابعها غير التماثلي واتساعهما وتكونت بفعل هذه الظاهرتين الجماعات العابر للحدود الوطنية، ولاسيما بعد تفاقم هذه الظاهرة المتطرفة الإرهابية، مما أهلها لكي تصبح فواعل نشطة وبمستويات عنيفة ومسلحة يضاهي ما تتوفر عليه عديد الجيوش النظامية، من أسلحة وعتاد متطور وتطور التكنلوجيا وتوفر وسائل الاتصال وبذلك استهداف للأمن والسلم

يمثل التطرف العنيف بمثابة ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار على مستوى العالم، وهو يعكس التطور الخطير للفكر المتطرف الذي يتبنى استخدام العنف لتحقيق أهداف: سياسية، دينية، أو اجتماعية. يعتمد هذا الفكر على تبني مواقف متشددة ترفض الحوار والتفاهم مع الآخر، وتعدُّ العنف وسيلة مشروعة لتحقيق التغيير. يظهر التطرف العنيف في العديد من السياقات، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والتظاهرات العنيفة، مما يشكل تحديًا بالغًا للمجتمعات والأنظمة السياسية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أسباب التطرف العنيف، آثاره على الأفراد والمجتمعات، فضلاً عن استعراض الحلول الممكنة للحد من انتشاره. يشمل ذلك تحليل العوامل النفسية، الاجتماعية والسياسية التي تسهم في تنامي هذه الظاهرة، فضلاً عن استعراض استراتيجيات الوقاية والتصدي التي يمكن أن تُسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وأمانًا.

أهمية البحث

هنالك مواضيع ذات أهمية بالغة تعطي قوة للبحث، مما يدفع الباحث لتناولها بحثاً كما هو الحال في موضوع بحثنا، فضلاً عن هذهِ الأهمية هو سعي الدول لتقليل الفجوة ما بين أفراد المجتمع وتقبل الآخر وتحقيق العدالة المجتمعية التي تكرس قانوناً للبحث في صلب الحماية للأفراد من التطرف العنيف.

مشكلة البحث

هنالك مشاكل عدّة في موضوع مكافحة التطرف العنيف على المستويين الداخلي والدولي، منها: قلة النصوص القانونية التي تحتوي موضوع التطرف العنيف، وكذلك ضع ففعاليتها فعلى الرغم من حداثة هذهِ النصوص وتطورها إلا أنَّ التطرف العنيف الموجود في بعض المجتمعات في تزايد وقد يتطور إلى الإرهاب، لذا فقد يتبادر للأذهان تساؤل وهو هل نصوص القانون الجنائي الوطني والدولي كافية لاحتواء هذهِ الظاهرة ومنعها؟

منهجية البحث

اعتمدنا في كتابة هذا البحث المنهج التحليلي في دراسة مشكلة البحث وكذلك المنهج المقارن كلما دعت الحاجة لذلك.

المبحث الاول
ماهية التطرف العنيف

يُراد بالتطرف هو عنوان يشير إلى مجموعة من الأيديولوجيات والممارسات التي تنطوي على تبني مواقف متشددة بشكل متطرف تؤدي إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف معينة. يمكن أن يكون هذا

العنف موجهًا ضد أفراد أو مجموعات أخرى أو حتى ضد الأنظمة السياسية أو الاجتماعية[1]. يظهر التطرف العنيف في سياقات متنوعة، بما في ذلك التطرف الديني، السياسي، العرقي، أو الاجتماعي، ويتميز بإيمان الأفراد أو الجماعات بأن العنف هو الوسيلة الوحيدة أو الأكثر فاعلية

المطلب الاول

تعريف التطرف العنيف

يعدُّ التطرف العنيف هو انحراف فكري أو سلوكي، يتسم بالاعتقاد الراسخ بأن العنف هو الوسيلة الوحيدة أو الأكثر فاعلية لتحقيق أهداف: سياسية، دينية، اجتماعية، أو ثقافية. يرفض الأفراد أو الجماعات المتطرفة العنيفة الحلول السلمية أو التفاوض مع الآخرين، ويسعون إلى فرض أفكارهم بالقوة، معتقدين أن ما يفعلونه مبرر أخلاقيًا أو دينيًا أو سياسيًا. يمكن أن يشمل التطرف العنيف مجموعة من الأفعال مثل الهجمات الإرهابية، العنف ضد الأقليات، أو التمرد ضد الأنظمة السياسية[2].

بشكل عام، يعدّ التطرف العنيف تهديدًا للأمن والسلامة العامة، ويؤثر على استقرار المجتمعات، ويؤدي إلى تفاقم الصراعات والعنف الاجتماعي، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين: سنوضح في الأول منهما المدلول اللغوي والقانوني للتطرف العنيف اما في الفرع الآخر سنبين فيه دوافع التطرف العنيف .

الفرع الاول

المدلول اللغوي والقانوني للتطرف العنيف

أولاً _ المدلول اللغوي للتطرف العنيف : يتكون من مقطعين رئيسيين: (التطرف) و(العنف) ،ولكل منهما دلالات لغوية خاصة.

١- التطرف:

أ- لغةً: من الجذر "طَرَف" الذي يعني الحافة أو الحدود. "التطرف" يشير إلى التمادي أو الانحراف عن الوسط أو الاعتدال، سواء في الأفكار أو المواقف أو التصرفات. فالتطرف هو الميل إلى طرف بعيد جدًا عن الطريق المعتدل أو الموقف المتوازن[3].

ب-اصطلاحًا: يُقصد به الانحراف عن المعايير أو القيم المقبولة، والتبني الأعمى لأفكار أو مواقف متشددة قد تكون بعيدة عن الواقع أو غير قابلة للتفاهم مع الآخرين[4]

٢- العنف

أ- لغةً: يأتي من الجذر "عَنَفَ"، الذي يعني الشدة والقسوة. العنف يشير إلى استخدام القوة أو القوة المفرطة في التعامل مع الآخرين، سواء كان ذلك جسديًا أو نفسيًا[5].

---

(1)ينظر: عامر عاشور عبدالله، نوزاد احمد ياسين الشواني، المسؤولية القانونية لوسائل الاعلام عن اثارة العنف الطائفي والفكر التكفيري، ص7، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https;//www.researchgeta.net

(2)ينظر: محمد محمود ولد محمد محفوظ، ظاهرة التطرف(الأسباب والعلاج) مقال منشور على الموقع الالكتروني:
www.google.com

(3)ينظر: محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، لبنان، 1981، ص390.

(4)ينظر: جميل محمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، ص203، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
www.google.fg85.

(5)ينظر: إبراهيم عبد نايل، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، دار النهضة، القاهرة، 1996، ص17.

ب- اصطلاحًا: يُفهم العنف على أنه استخدام القوة المفرطة أو الإكراه لتحقيق أهداف معينة، وغالبًا ما يرافقه الضرر الجسدي أو النفسي للأفراد أو المجتمعات.

لذا فأن التطرف العنيف هو انحراف فكري أو سلوكي يتسم بتبني مواقف أو أفكار متشددة تؤدي إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، مما يعكس رفضًا للحلول السلمية أو الوسطية، ويعتمد على القوة أو الإكراه لتغيير الوضع القائم[6].

ثانياً - المدلول القانوني للتطرف العنيف يشير إلى تصرفات أو أيديولوجيات تتضمن الانحراف عن القيم أو القوانين الاجتماعية المعترف بها، والتي قد تؤدي إلى ارتكاب أفعال عنيفة أو تشجيع العنف لتحقيق أهداف سياسية، دينية أو اجتماعية.

في السياق القانوني، يُعد التطرف العنيف تهديدًا للأمن العام والنظام الاجتماعي، ويتم التعامل معه بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم المتعلقة بالعنف.

لذا فأن التطرف العنيف يتم تعريفه غالبًا على أنه دعوة أو تحريض أو ترويج للعنف بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية. كما يشمل الأفعال التي تحرض على العنف أو تدعمه، مثل الانضمام إلى جماعات إرهابية، أو تمويل الأنشطة العنيفة، أو نشر الفكر المتطرف. بل اكثر من ذلك هنالك تشريعات تعتبر الممارسات المتطرفة العنيفة بمثابة تهديد للأمن القومي، وتتم معاقبتها بقوانين صارمة لمكافحة الإرهاب والتحريض على العنف، مثل السجن لفترات طويلة أو تجميد الأصول[7]

.

لذا فإنّ تعريف التطرف العنيف قانوناً يتناول كل فعل أو نشاط يعزز أو يحرض على العنف لأغراض سياسية أو دينية أو اجتماعية، ويشمل القوانين الوطنية والدولية التي تهدف إلى تجريم هذه الأفعال ومنع انتشارها عبر الملاحقة القضائية والتعاون الدولي .

الفرع الثاني
دوافع التطرف العنيف

تتعدد دوافع التطرف العنيف وتتشعب حسب كل مجتمع وكل بيئة اجتماعية، فهي تتفاوت من شخص لآخر، ولكن يمكن تلخيص بعضها في النقاط التالية:

1. العوامل الاجتماعية والاقتصادية: الفقر، البطالة، والتهميش الاجتماعي قد تكون من العوامل التي تدفع بعض الأفراد للانخراط في حركات متطرفة، حيث يشعرون بالاستغلال أو الإقصاء مما يجعلهم يبحثون عن هوية أو مكانة ضمن جماعة توفر لهم شعورًا بالانتماء[8].

2. التطرف الفكري والديني: بعض الأفراد يتأثرون بتفسيرات متشددة للنصوص الدينية أو الفلسفية التي تروج للتطرف والعنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية، مما يعزز لديهم الشعور بالواجب في تنفيذ الأفعال العنيفة.

---

(6)د.طيبة جواد حمد المختار، دور لجان مجلس الامن لمكفحة الإرهاب في محاربة التطرف العنيف،

7()ينظر: مصطفى محمد موسى، الارهاب الالكتروني، دراسة قانونية امنية اجتماعية، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، القاهرة، 2009، ص27.

8() ينظر: براء منذر كمال عبد اللطيف، دور التشريعات الجنائية في الوقاية من الإرهاب، بحث مقدم تاى مؤتمر العلمي، جامعة المستقبل، 2017، ص5.

3. التعرض للصدمات والظروف النفسية: الأشخاص الذين يعانون من صدمات نفسية أو تجارب مؤلمة (مثل فقدان الأسرة، العنف، الحرب) قد يكونون أكثر عرضة لتبني أفكار متطرفة كوسيلة للتعامل مع معاناتهم أو للانتقام من مواقف معينة.

4. التأثير الجماعي والبيئة المحيطة: الانتماء إلى جماعات متطرفة يمكن أن يكون نتيجة لتأثير الأقران أو البيئة المحيطة، مثل: العائلة، أو الأصدقاء، أو حتى وسائل الإعلام، التي تروج للعنف.

5. الهيمنة والسيطرة السياسية: في بعض الحالات، قد يتبنى الأفراد التطرف بسبب قناعات سياسية أو احتجاجات ضد الأنظمة الحاكمة أو القوى الأجنبية. قد يعتقدون أن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق التغيير السياسي أو الاجتماعي[9].

6. البحث عن الهوية والانتماء: بعض الأفراد قد ينجذبون إلى الحركات المتطرفة بحثًا عن هوية قوية أو شعور بالانتماء، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من الفراغ الثقافي أو العاطفي.

7. التلاعب والتأثير العقائدي: بعض الأفراد قد يكونون ضحايا لأيديولوجيات متطرفة تم نقلها إليهم من خلال القادة أو الدعاة، الذين يستخدمون أساليب تجذبهم من خلال التأثير العاطفي أو الوعود بالتغيير الجذري[10].

تعدُّ هذه العوامل جزءً من منظومة معقدة قد تسهم في دفع الأفراد نحو تبني الفكر المتطرف، ويمكن أن تكون متداخلة في بعض الحالات.

المطلب الثاني

دور القانون الجنائي الوطني في مكافحة التطرف العنيف

يمارس القانون الجنائي الداخلي دورًا مهماً في مكافحة التطرف العنيف، من خلال توفير إطار قانوني يجرم الأفعال التي تؤدي إلى التحريض على العنف أو المشاركة فيه، لذا يعمل الشارع الجنائي في معظم الدول على تحديد السلوكيات المتطرفة التي تهدد الأمن والاستقرار، وتقديم حلول قانونية تهدف إلى الردع والملاحقة القضائية.

تتعدد آليات مكافحة التطرف العنيف في القانون الجنائي الوطني، بدءً من تجريم الانضمام إلى الجماعات الإرهابية أو تمويل الأنشطة العنيفة، وصولًا إلى محاكمة الأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية أو ترويج الفكر المتطرف، فضلاً عن ذلك، يسهم القانون الجنائي في الحد من انتشار هذا الفكر من خلال التشريعات التي تعزز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية لمتابعة هذه الأنشطة والحد منها، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين: سنوضح في الاول منهما دور القوانين العامة في مكافحة التطرف العنيف أما في الفرع الآخر سنتناول فيه دور القوانين الخاصة في مكافحة التطرف العنيف[11]

(9)ينظر: حمدان مجيد علي الموزاني، الإرهاب اركانه أسبابه اشكاله، منظمة طبع ونشر الثقافة القانونية، أربيل، 2003، ص11.
(10)ينظر: حسين المحمدي بوادي، الإرهاب الفكري، أسبابه ومواجهته، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص27.
(11)ينظر: زمن حامد هادي الحسناوي، السياسة الجنائية لمكافحة ومنع التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد(37)، 2023، ص127.

الفرع الاول
دور القوانين العامة في مكافحة التطرف العنيف

اولاً : دور قانون العقوبات في مكافحة التطرف العنيف

قانون العقوبات العراقي يلعب دورًا هامًا في مكافحة التطرف العنيف من خلال مجموعة من النصوص القانونية التي تهدف إلى ردع الأعمال الإرهابية والعنيفة، ومنع انتشار الفكر المتطرف في المجتمع.

في سياق مكافحة التطرف العنيف، يُعدّ قانون العقوبات العراقي جزءً من النظام القانوني الذي يتعامل مع العديد من الجرائم المرتبطة بالعنف والتطرف. فيما يلي أبرز الأدوار التي يلعبها قانون العقوبات العراقي في مكافحة التطرف العنيف:

1. تجريم التحريض على العنف والتطرف:

ينص قانون العقوبات العراقي على تجريم التحريض على العنف أو الدعوة للتطرف أو التمييز. أي شخص يحرض على ارتكاب أعمال عنف أو يروج لأفكار متطرفة من خلال وسائل الإعلام أو الخطابات العامة يمكن أن يتعرض للمسائلة القانونية. هذا يشمل أيضًا التحريض على الكراهية الدينية أو العرقية[12].

2. مكافحة التنظيمات الإرهابية:

ينص قانون العقوبات على معاقبة الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات إرهابية أو يدعمونها بأي شكل من الأشكال، سواء من خلال الانضمام إليها أو من خلال توفير التمويل أو الموارد. يُعدُّ هذا أداة مهمة في مكافحة التطرف العنيف، إذ يحد من قدرة الجماعات المتطرفة على التجنيد وتوسيع نفوذها[13].

3. عقوبات مشددة على الجرائم الإرهابية:

يحدد قانون العقوبات العراقي عقوبات مشددة على الجرائم المرتبطة بالإرهاب، مثل: القتل الجماعي، التفجيرات، الهجمات المسلحة، والاختطاف. مثل هذه الجرائم تُعدُّ من مظاهر التطرف العنيف، إذ يواجه مرتكبوها عقوبات قد تشمل السجن لفترات طويلة أو الإعدام في بعض الحالات[14].

4. ملاحقة المروجين للفكر المتطرف:

من خلال تجريم نشر الأفكار المتطرفة التي تحرض على العنف أو تدعو لتغيير النظام السياسي بالقوة، يمكن لقانون العقوبات أن يمنع انتشار الفكر المتطرف في المجتمع. تشمل هذه الجريمة نشر الكتب أو المقالات أو المواد عبر الإنترنت أو من خلال أي وسيلة أخرى.

5. الرقابة على الأنشطة الجماعية المشبوهة:

قانون العقوبات يتعامل مع الجماعات التي تهدف إلى نشر العنف أو نشر التطرف في المجتمع. يعاقب على تشكيل أو الانضمام إلى جماعات تشارك في أعمال إرهابية أو تعمل على إثارة الفوضى والعنف في الدولة. هذه النصوص تُستخدم لفضح وتقليص قدرة الجماعات المتطرفة على تنظيم نفسها.

6. حماية المجتمع من الفكر المتطرف:

(12)ينظر: المادة(197) من قانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة(1969) المعدل النافذ.
(13)ينظر: المادة(156) من القانون نفسه.
(14) ينظر: المادة(1/406) من قانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة(1969) المعدل النافذ.

يسهم قانون العقوبات في حماية المجتمع من الفكر المتطرف الذي قد يؤدي إلى نشر العنف، من خلال الحد من الأنشطة الدعائية الموجهة نحو تجنيد الأفراد في الجماعات الإرهابية، من خلال معاقبة الأفراد الذين يتورطون في هذا النوع من الأنشطة، يتم تعزيز الأمن الاجتماعي والحفاظ على السلم الأهلي[15].

7. التعامل مع الإرهاب العابر للحدود:

نظرًا لأن بعض الجماعات الإرهابية تعمل عبر الحدود، فإن قانون العقوبات العراقي يتعامل مع الجرائم التي قد تشمل تعاونًا مع تنظيمات إرهابية أجنبية أو التورط في عمليات إرهابية عبر الدول. هذا يسمح بالعقاب على الجرائم التي تشمل التعاون مع جماعات متطرفة في الخارج، مما يحد من انتشار التطرف العنيف.

8. محاكمة المنظمات الإرهابية:

يعاقب قانون العقوبات العراقي على تشكيل أو قيادة تنظيمات تهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تهديد الأمن الوطني، حيث يتم محاكمة هذه المنظمات والقيادات المتطرفة بموجب نصوص قانونية صارمة.

9. توفير آليات لمكافحة التطرف في السجون:

في حالة وجود أفراد متطرفين في السجون، يتعامل قانون العقوبات العراقي مع كيفية التعامل معهم وتأهيلهم بشكل يضمن عدم نشر التطرف داخل السجون. يمكن أن يشمل ذلك آليات للمراقبة والعقوبات لمنع ترويج الفكر المتطرف بين السجناء.

10. دور القانون في الوقاية:

على الرغم من أن قانون العقوبات يركز بشكل أساس على العقاب، إلا أنه أيضًا يشكل رادعًا وقائيًا من خلال توعية المجتمع بعواقب الأعمال المتطرفة. العقوبات الصارمة تساهم في تقليص فرص الانخراط في الجماعات المتطرفة، وتحد من إمكانية تزايد أعداد الأفراد المتأثرين بالفكر المتطرف.

لذا نرى أنَّ قانون العقوبات العراقي يُعدّ أداة حاسمة في مكافحة التطرف العنيف، إذ يوفر آليات قانونية للتصدي للأعمال الإرهابية والتطرف الفكري من خلال تجريم التحريض على العنف، معاقبة الأفراد والجماعات المتورطة في الأنشطة الإرهابية، وتعزيز الردع المجتمعي. كما إنّ تطبيق هذا القانون بشكل صارم يعزز من استقرار المجتمع ويحدّ من انتشار الفكر المتطرف، الذي قد يؤدي إلى أعمال عنف تهدد أمن واستقرار البلاد[16].

ثانياً : دور قانون أصول المحاكمات الجزائية في مكافحة التطرف العنيف

إنَّ القوانين الاجرائية ومنها قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي الذي يلعب دورًا مهمًا في مكافحة التطرف العنيف، من خلال تنظيم الإجراءات القانونية التي تتبعها السلطات القضائية في محاكمة الجرائم المرتبطة بالإرهاب والتطرف العنيف. القانون يوفر آليات لضمان محاكمة عادلة للمشتبه فيهم من جهة، ويسهم في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون من جهة أخرى، بما يسهم في مكافحة هذه الظاهرة، وذلك من خلال ما يلي :

1. تحديد الإجراءات القانونية لمحاكمة الجرائم الإرهابية:

(15)ينظر: مريفان مصطفى رشيد، دور القاضي الجنائي في التصدي للتطرف الفكري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد(13)، العدد(46)، 2023، ص589.

(16) ينظر: المادة(200) من قانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة(1969) المعدل النافذ.

يحدد قانون أصول المحاكمات الجزائية الإجراءات التي يجب اتباعها في محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب الجرائم الإرهابية، بما في ذلك الجرائم المرتبطة بالتطرف العنيف. يشمل ذلك: تنظيم كيفية جمع الأدلة، استجواب المتهمين، وتقديم الشهادات، مما يضمن أن التحقيق والمحاكمة تتم بطريقة قانونية.

2. ضمان المحاكمة العادلة:

يضمن القانون حقوق المتهمين في إطار المحاكمة العادلة، والتي تشمل: الحق في الدفاع، والحصول على محامٍ، وضمان تقديم الأدلة في محكمة قانونية. في حالات التطرف العنيف يسهم ذلك في تجنب التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية، وهو ما يسهم في تعزيز سيادة القانون في مكافحة الإرهاب[17].

3. إجراءات التحقيق والاستجواب الخاصة بالمتهمين بالتطرف العنيف:

قانون أصول المحاكمات الجزائية ينظم إجراءات التحقيق الخاصة بالمتهمين في قضايا الإرهاب، بما في ذلك الأشخاص المتهمين بتطوير أو نشر الأفكار المتطرفة. يتضمن ذلك تحديد كيفية إجراء الاستجواب، وكيفية استخدام الأدلة التقنية مثل تسجيلات الاتصالات، والمعلومات الاستخباراتية، دون انتهاك حقوق الإنسان[18].

4. الضبط القضائي للمتهمين المتورطين في الإرهاب:

يوفر القانون للسلطات القضائية إمكانية اتخاذ التدابير الاحترازية ضد المتهمين بالتطرف العنيف، مثل: توقيف المتهمين، والتحفظ على الأدلة المتاحة، كما يحدد الإجراءات التي يجب أن يتبعها القضاء في مدة الاحتجاز؛ مما يعزز من فاعلية التحقيقات الخاصة بالأنشطة الإرهابية.

5. السرعة في المحاكمة:

على الرغم من أهمية ضمان حقوق المتهمين، فإن قانون أصول المحاكمات الجزائية يهدف أيضًا إلى تسريع محاكمة المتهمين بجرائم الإرهاب والتطرف العنيف؛ لضمان الردع السريع. السرعة في المحاكمة تمنع تمدد الخلايا المتطرفة داخل المجتمع وتحد من تأثير الجماعات الإرهابية.

6. الشفافية والمراقبة:

يوفر القانون آليات لزيادة الشفافية في محاكمة الجرائم الإرهابية، مما يسهم في بناء ثقة المجتمع في النظام القضائي. الشفافية تسهم في حماية الحقوق المدنية وتعزيز الانضباط داخل النظام القضائي، مما يقلل من فرص استغلال القضايا لإشاعة فكر متطرف.

7. التعاون مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية:

قانون أصول المحاكمات الجزائية يحدد كيفية التعاون بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والسلطات القضائية في قضايا الإرهاب. وهذا التعاون يمكن أن يتضمن تبادل المعلومات حول الأنشطة المتطرفة، مما يساعد في إتمام التحقيقات بسرعة وكفاءة.

8. المراقبة بعد المحاكمة:

يحدد القانون الإجراءات الخاصة بالمراقبة بعد المحاكمة، بما في ذلك مراقبة الأشخاص المدانين بجرائم الإرهاب والمتطرفين العنيفين بعد انقضاء العقوبة. هذه المراقبة يمكن أن تشمل فرض قيود على حريتهم أو فرض برامج تأهيلية، مما يساهم في منعهم من العودة إلى الأنشطة المتطرفة بعد قضاء عقوبتهم.

9. إجراءات خاصة بالجرائم المتعلقة بالفكر المتطرف:

---

(17)ينظر: المواد(152-158) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم(23) لسنة(1971) النافذ المعدل.
(18)المادة(51) من القانون نفسه.

ينظم القانون كيفية التعامل مع الجرائم الفكرية المتعلقة بالتطرف العنيف، مثل نشر أفكار تدعو إلى العنف أو الانضمام إلى جماعات متطرفة. هذه الإجراءات تشمل فرض عقوبات على الأفراد الذين يروجون للفكر المتطرف عبر الإنترنت أو من خلال وسائل أخرى.

10. حماية الشهود والضحايا:

قانون أصول المحاكمات الجزائية يضمن حماية الشهود والضحايا الذين قد يكونون عرضة للتهديدات بسبب تقديمهم شهادات ضد المتطرفين. توفير حماية قانونية لهؤلاء الأشخاص يعزز من قدرة المحاكم على تقديم المتورطين في التطرف العنيف إلى العدالة[19].

11. العدالة الانتقالية والتأهيل:

يمكن للقانون أن يتضمن آليات للعدالة الانتقالية والتأهيل للأشخاص الذين تورطوا في التطرف العنيف، بما في ذلك تقديم فرص لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لأولئك الذين يرغبون في التوبة ودمجهم مجددًا في المجتمع بعد انتهاء محاكماتهم.

من خلال ما تم تفصيله نرى ان قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي يسهم بشكل أساسي في مكافحة التطرف العنيف، من خلال تنظيم الإجراءات القانونية لملاحقة الجرائم الإرهابية، وضمان محاكمات عادلة، وكذلك توفير آليات لمراقبة وتقديم المتهمين للعدالة، وحماية المجتمع من انتشار الفكر المتطرف. كما يضمن القانون الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان أثناء المحاكمة؛ مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويحدّ من فرص استغلاله لتوسيع نفوذ الجماعات المتطرفة.

الفرع الثاني

دور القوانين الخاصة في مكافحة التطرف العنيف

أولاً : دور قانون مكافحة الارهاب العراقي في مكافحة التطرف العنيف

يُعدّ قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 أحد الأدوات القانونية الرئيسة في التصدي للتطرف العنيف والإرهاب في العراق. تم إقرار هذا القانون بعد التحديات الكبيرة التي شهدها العراق عقب سقوط النظام السابق[20]، وهو يهدف إلى تحديد الجرائم الإرهابية بشكل دقيق وتطبيق العقوبات على الأفراد والجماعات التي تقوم بأنشطة تهدد الأمن الوطني.

لذا فقانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 يمارس دوره في مكافحة التطرف العنيف من خلال محاور هامة عدّة، منها ما يلي :

1. تجريم الأنشطة الإرهابية:

ينص القانون على تجريم جميع الأنشطة المرتبطة بالإرهاب والتطرف العنيف. يتضمن ذلك عمليات التفجير، والاغتيالات، والخطف، والتعدي على مؤسسات الدولة. يحظر القانون استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عرقية. هذا يساعد في الحد من انتشار الأنشطة الإرهابية التي تنبع من الفكر المتطرف[21].

2. التعريف الشامل للإرهاب:

يوفر القانون تعريفًا دقيقًا للأعمال الإرهابية؛ مما يسهم في توسيع نطاق مكافحة التطرف العنيف. يتضمن ذلك الأفعال التي تهدف إلى: إشاعة الفوضى أو ترويع المدنيين أو المساس بالاستقرار السياسي

(19)ينظر المواد(167-177) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم(23) لسنة(1971) النافذ.
(20)ينظر: المادة(33/أ,ب) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
(21)ينظر المادة(4) من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم(13) لسنة(2005) النافذ.

والاقتصادي. كما يشمل تجريم التحريض على العنف ونشر الفكر المتطرف، مما يعزز مكافحة التطرف قبل أن يتحول إلى أعمال عنف.

3. تجريم الانضمام إلى جماعات إرهابية:

يجرم قانون مكافحة الإرهاب العراقي الانضمام إلى جماعات أو تنظيمات إرهابية، أو تقديم الدعم المالي أو اللوجستي لها. هذا يتضمن جماعات أو أفراد يروجون للعنف أو يروجون للأيديولوجيات المتطرفة. هذه الإجراءات تعدُّ رادعة للأفراد الذين قد يتم تجنيدهم في الجماعات المتطرفة[22].

4. العقوبات المشددة:

يفرض القانون عقوبات قاسية على الجرائم الإرهابية، بما في ذلك السجن لفترات طويلة أو الإعدام في بعض الحالات. هذه العقوبات تهدف إلى توفير رادع قوي ضد الأشخاص الذين يخططون أو ينفذون أعمال إرهابية. تطبيق العقوبات الصارمة يشكل أداة فعالة للحد من انتشار التطرف العنيف.

5. مكافحة تمويل الإرهاب:

يتضمن قانون مكافحة الإرهاب العراقي نصوصًا تشدد على مكافحة تمويل الإرهاب. يجرم القانون أي نشاط يسهم في تمويل التنظيمات الإرهابية أو دعمها ماليًا. هذه الإجراءات تساعد في تقليل قدرة الجماعات المتطرفة على تنفيذ عملياتها الإرهابية من خلال حجب المصادر المالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ أعمال العنف.

6. إجراءات منع التحريض والترويج للفكر المتطرف:

يُجرّم القانون الأنشطة التي تتضمن التحريض على العنف أو ترويج الفكر المتطرف، سواء عبر وسائل الإعلام أو الإنترنت أو من خلال خطابات تحرض على الكراهية والتمييز. هذا يشمل الأفراد أو الجماعات الذين ينشرون أفكارًا تدعو إلى العنف أو تهدد السلم الاجتماعي[23].

7. التحقيقات والملاحقة القضائية:

يحدد قانون مكافحة الإرهاب آليات التحقيق مع الأشخاص المتهمين بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية أو تنفيذ الأعمال الإرهابية. يضمن هذا القانون أن التحقيقات تجري بشكل دقيق ووفقًا للقانون، ويضمن كذلك حق الدفاع للمتهمين، مما يسهم في تعزيز نزاهة القضاء في محاكمة قضايا الإرهاب.

8. حماية المجتمع من الجماعات المتطرفة:

من خلال تجريم الأنشطة الإرهابية، يوفر القانون حماية للمجتمع من خطر انتشار الجماعات المتطرفة. يساعد القانون في الكشف المبكر عن الخلايا المتطرفة ووقف أنشطتها قبل أن تتسبب في وقوع أعمال عنف واسعة النطاق. كما يساعد في تقليل فرص تجنيد الشباب من خلال تطبيق قوانين صارمة ضد الجماعات التي تستهدف الشباب.

9. التعاون الأمني والاستخباراتي:

يعزز القانون التعاون بين الأجهزة الأمنية المختلفة في العراق، ويشجع على تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والتطرف. يتيح ذلك تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف المعنية لمكافحة خطر الجماعات المتطرفة وتعقب العناصر الإرهابية.

10. القضاء على خطر التنظيمات الدولية:

---

(22)ينظر المادة(3) من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم(13) لسنة(2005) النافذ.
(23)ينظر: المادة(4) من القانون نفسه.

نظرًا لطابع الإرهاب العابر للحدود، يشمل قانون مكافحة الإرهاب العراقي تنسيق الجهود مع الدول الأخرى لمكافحة الجماعات الإرهابية العالمية، مثل: "داعش" و"القاعدة"، هذا التعاون الدولي يسهم في منع انتشار التطرف العنيف عبر الحدود ويزيد من قدرة العراق على التعامل مع الخطر الدولي.

11. حماية المدنيين والمجتمع:

القانون يعزز من قدرة الدولة على حماية المدنيين من تهديدات الجماعات المتطرفة، من خلال تجريم الأعمال التي تهدد سلامة المواطنين أو تضر بالبنية التحتية الوطنية، يسهم القانون في حماية الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق[24].

12. دور القانون في إعادة التأهيل:

على الرغم من أن قانون مكافحة الإرهاب العراقي يركز في المقام الأول على العقوبات، إلا أنه يمكن أن يشمل أيضًا آليات لمساعدة الأشخاص المدانين في أعمال إرهابية على إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بعد قضائهم للعقوبة. بعض الإجراءات قد تشمل تقديم برامج تعليمية أو تأهيلية للمدانين.

نخلص من ذلك إلى أن قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 يعدّ من القوانين الأساسية في مكافحة التطرف العنيف في العراق، من خلال تجريم الأنشطة الإرهابية، العقوبات المشددة، مكافحة تمويل الإرهاب، منع التحريض على العنف، وحماية المجتمع، يسهم هذا القانون بشكل كبير في الحد من تهديدات التطرف العنيف.

على الرغم من أن القانون يتعامل بشكل رئيس مع الأعمال الإرهابية، إلا أنه يوفر آليات للوقاية من انتشار الفكر المتطرف وتعزيز أمن واستقرار المجتمع العراقي.

ثانياً : دور قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦ في مكافحة التطرف العنيف .

يعدُّ هذا القانون من التشريعات الهامة التي تسهم في مكافحة التطرف العنيف في العراق، إذ يهدف هذا القانون إلى الحد من انتشار الفكر المتطرف والعنف، الناتج عن الأحزاب والجماعات التي تروج للإرهاب والعنصرية والتكفير، ويأتي في سياق محاربة التنظيمات التي تمثل تهديدًا مباشرًا للسلام الاجتماعي والأمن الوطني. وفيما يلي دور هذا القانون في مكافحة التطرف العنيف:

1. حظر حزب البعث والكيانات المرتبطة به:

ينص القانون على حظر جميع الأنشطة التي يقوم بها حزب البعث أو أي من الكيانات أو الأحزاب التي كانت تابعة له، أو تتبنى أفكارًا مشابهة، وهذا يشمل أي أنشطة أو مؤسسات تسعى لإعادة إحياء الفكر البعثي الذي ارتبط بالديكتاتورية والعنف في العراق، من خلال تجريم هذا الفكر، يسهم القانون في منع عودة هذا النوع من الأنظمة السياسية التي يمكن أن تسهم في نشر ثقافة العنف.

2. مكافحة الفكر التكفيري والعنصري:

يعدُّ الفكر التكفيري أحد مصادر التطرف العنيف، إذ يروج لفكرة تكفير الآخرين وتحريضهم على العنف. قانون رقم 32 لسنة 2016 يجرم الأنشطة التي تروج للأيديولوجيات التكفيرية والعنصرية، مما يحد من انتشار هذه الأفكار في المجتمع ويقضي على دعوات العنف التي قد تؤدي إلى تفجيرات أو هجمات ضد فئات معينة من المجتمع.

3. حظر الأنشطة الإرهابية والتكفيرية:

(24)ينظر المادة(3) من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم(13) لسنة(2005) النافذ.

يشمل القانون حظر أي نشاط حزبي أو جماعي يتبنى الأنشطة الإرهابية أو التكفيرية، سواء كانت على مستوى التخطيط أو التنفيذ. يجسد هذا الحظر محاولة لتقليل قدرة الجماعات المتطرفة على تنظيم نفسها داخل المجتمع العراقي، سواء من خلال الخلايا النائمة أو التحريض على العنف عبر الوسائل الإعلامية.

4. العقوبات على التجنيد والترويج للأيديولوجيات المتطرفة:

يعاقب القانون الأشخاص أو الجماعات الذين يسعون للتجنيد في التنظيمات الإرهابية أو نشر الفكر المتطرف، مثل: التنظيمات التي تروج للتكفير والعنف. هذه العقوبات تشمل السجن أو غرامات مالية، مما يخلق رادعًا ضد أولئك الذين يسعون للانخراط في الأنشطة الإرهابية[25].

5. التحقيق مع العناصر المتورطة في الأنشطة المتطرفة:

ينص القانون على أن الأجهزة الأمنية يجب أن تتعامل مع الأفراد أو الكيانات الذين يمارسون أنشطة متطرفة أو ينتمون إلى أحزاب محظورة، مما يعزز من قدرة السلطات على مكافحة الإرهابيين وتقديمهم للعدالة. يشمل ذلك التحقيق مع الأفراد المتورطين في الأنشطة التكفيرية أو العنصرية، وهو ما يعدّ خطوة حاسمة لمنع انتشار التطرف.

6. تحجيم تأثير الأحزاب والجماعات المتطرفة:

يسهم قانون رقم 32 لسنة 2016 في تحجيم تأثير الأحزاب المتطرفة التي قد تسعى للسيطرة على بعض المناطق أو فرض أيديولوجياتها المتطرفة على المجتمع، من خلال تجريم أنشطتها وحظرها، يضعف القانون قدرة هذه الأحزاب على التأثير في المجتمعات المحلية.

7. التأكيد على الوحدة الوطنية:

من خلال حظر الأنشطة العنصرية والتكفيرية، يسعى القانون إلى تعزيز الوحدة الوطنية في العراق. هذه الأنشطة قد تؤدي إلى الانقسامات بين الطوائف والمكونات المختلفة في المجتمع، ومن خلال مكافحة هذه الأنشطة، يسهم القانون في الحفاظ على التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي.

8. توفير آليات للمراقبة والسيطرة على الأنشطة المحظورة:

يضع القانون آليات محددة لمراقبة الأنشطة السياسية والاجتماعية التي قد تشكل تهديدًا للأمن الوطني، ويشمل ذلك مراقبة المواقع الإلكترونية، المنابر الإعلامية، والتنظيمات التي قد تكون منشأ للتطرف العنيف. هذا يسهم في منع الترويج للفكر المتطرف قبل أن يتطور إلى أعمال عنف[26].

9. دور القانون في مكافحة الأنشطة السياسية المتطرفة:

يعزز القانون رقم 32 لسنة 2016 من مكافحة الأنشطة السياسية التي تتبنى الفكر المتطرف وتدعو للعنف. يشمل ذلك مواجهة الأنشطة التي قد تسعى للقيام بانقلابات عسكرية أو استخدام العنف لإحداث تغييرات سياسية، وهو ما يعزز استقرار الدولة ويقوض محاولات الجماعات المتطرفة للتأثير على النظام السياسي.

10. دعم جهود العدالة الانتقالية:

(25)ينظر: المادة(1) من قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية رقم(32) لعام(2016).

(26)ينظر: المادة(1/أولا/ ثالثا/ رابعا) من قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية رقم(32) لعام(2016).

يسهم القانون في العدالة الانتقالية من خلال ملاحقة القادة والأفراد الذين أسهموا في نشر العنف في العهد السابق، خاصة في فترة حكم النظام البعثي. كما يعزز هذا القانون جهود إعادة بناء النظام الديمقراطي في العراق، مما يمنع العودة إلى الأنظمة القمعية التي قد تساهم في تغذية التطرف[27].

نرى أن قانون حظر حزب البعث والكيانات المرتبطة به يُمثل أداة قانونية مهمة في مكافحة التطرف العنيف في العراق، إذ يسهم في منع انتشار الفكر المتطرف الذي قد يقود إلى العنف، سواء كان من خلال حظر حزب البعث أو الأنشطة التكفيرية والعنصرية. من خلال تجريم هذه الأنشطة، يحدّ القانون من قدرة الجماعات المتطرفة على التأثير في المجتمع العراقي، ويعزز من استقرار الدولة وأمنها.

المبحث الثاني

دور القانون الجنائي الدولي في مكافحة التطرف العنيف

يلعب القانون الجنائي الدولي دورًا محوريًا في مكافحة التطرف العنيف، من خلال تقديم إطار قانوني دولي يهدف إلى محاكمة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم ترتبط بالإرهاب والتطرف. يتمثل دور هذا القانون في تحديد المسؤوليات الجنائية للأفراد الذين يشاركون في الأنشطة الإرهابية أو يدعمونها، كما يسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة هذا التهديد المشترك الذي يؤثر على الأمن الدولي.

يتضمن القانون الجنائي الدولي مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تستهدف محاكمة المتطرفين الذين ينفذون أعمال عنف تحت مسميات دينية أو أيديولوجية، مثل اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب. كما تسهم محكمة الجنايات الدولية في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية التي تشمل التطرف العنيف، وتعمل على تطبيق مبدأ المسؤولية الفردية، مما يعزز من الردع والتعاون الدولي في هذا المجال.

كذلك يسهم القانون الجنائي الدولي في تعزيز حقوق الإنسان من خلال التأكد من أن مكافحة التطرف العنيف لا تؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد أو السماح بالتعرض للتمييز، مما يجعل من هذا القانون أداة مهمة في حماية الأمن الدولي والحفاظ على الاستقرار، لذا سنقسم هذا المبحث على مطلبين: في الاول سنوضح فيه دور المنظمات الدولية في مكافحة التطرف العنيف ، اما المطلب الاخر سنبين فيه تمييز التطرف العنيف عما يشبه به .

المطلب الاول

دور المنظمات الدولية في مكافحة التطرف العنيف

تلعب المنظمات الدولية دورًا بالغ الأهمية في مكافحة التطرف العنيف، حيث تساهم في التنسيق بين الدول وتوفير منصة للتعاون المشترك من أجل مواجهة هذا التحدي العالمي. تتنوع أدوار هذه المنظمات بين وضع السياسات، تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، تقديم الدعم الفني والتدريب، ونشر الوعي حول المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف.

من أبرز المنظمات الدولية التي تعمل في هذا المجال هي: الأمم المتحدة، التي من خلال مجلس الأمن، والجمعية العامة، تسعى إلى تعزيز التنسيق الدولي، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، كما تقدم الأمم المتحدة العديد من المبادرات، مثل: خطة العمل العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي تهدف إلى تقليل أسبابه وتعزيز التعاون بين الدول في هذا السياق، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين:

(27)ينظر: المادة(3/أولا/ ثانيا/ ثالثا/ رابعا) من القانون نفسه.

سنتناول في الاول منهما دور الامم المتحدة في مكافحة التطرف العنيف، أما الفرع الثاني سنبين فيه دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة التطرف العنيف

الفرع الاول
دور الأمم المتحدة في مكافحة التطرف العنيف

تلعب الأمم المتحدة دورًا رائدًا في مكافحة التطرف العنيف على الصعيدين الدولي والإقليمي، من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتطوير استراتيجيات شاملة تهدف إلى الوقاية من التطرف ومنع انتشاره، فضلاً عن محاسبة مرتكبي الجرائم المرتبطة بالإرهاب، يتجسد دور الأمم المتحدة في هذا المجال في محاور رئيسة عدّة:

1.إصدار القرارات والمواثيق الدولية: تعمل الأمم المتحدة على وضع إطار قانوني دولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. أحد أبرز هذه القرارات هو القرار 2178 لعام 2014 الذي يُدين التطرف العنيف الذي قد يهيئ المناخ للإرهاب والعنف الطائفي وارتكاب الأعمال الإرهابية من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب ويؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مواجهة هذه الظاهرة[28].

2.إطلاق المبادرات والبرامج الوقائية: تدير الأمم المتحدة العديد من المبادرات والبرامج التي تستهدف الوقاية من التطرف العنيف. يشمل ذلك برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تقليل الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى التطرف، فضلاً عن برامج التوعية التي تستهدف الشباب والمجتمعات المعرضة لهذا الخطر.

3.التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية: تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة التطرف العنيف. يشمل ذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الكيانات الدولية التي تعمل على تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

4.تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية: تلتزم الأمم المتحدة بمكافحة التطرف العنيف ضمن إطار يحترم حقوق الإنسان، حيث تسعى إلى ضمان أن التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب لا تؤدي إلى انتهاك الحقوق الأساسية، مثل: الحق في الحياة، والحرية الشخصية، وحقوق المحاكمة العادلة.

5.دعم بناء القدرات الوطنية: تعمل الأمم المتحدة على تقديم الدعم الفني والموارد للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في مكافحة التطرف العنيف. يشمل ذلك: تدريب الأجهزة الأمنية، وتحسين الأنظمة القضائية، وتعزيز التعاون بين الدول في التحقيقات والملاحقات القانونية[29].

من خلال هذه الجهود، تسعى الأمم المتحدة إلى توفير استجابة شاملة وطويلة الأمد للتطرف العنيف، تعتمد على الوقاية، والملاحقة القانونية، وتعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية كوسيلة للتقليل من الظروف التي تؤدي إلى انتشار الفكر المتطرف .

---

(28)ينظر: د.طيبة جواد حمد المختار، دور لجان مجلس الامن....، مصدر سابق، ص207.
(29)برزان ميس الحامد، الاعلام ودوره في مكافحة التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الموصل، مجلد(2)، العدد(44)، 2020، ص73.

الفرع الثاني
دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة التطرف العنيف

تلعب المحكمة الجنائية الدولية (ICC) دورًا مهمًا في مكافحة التطرف العنيف من خلال ملاحقة الأفراد الذين يرتكبون جرائم دولية، بما في ذلك جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية ليست جهازًا مختصًا بمحاكمة جميع أشكال التطرف العنيف، إلا أنها تسهم بشكل غير مباشر في هذا المجال من خلال:

1.الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم: عندما يرتكب أفراد أو جماعات أعمال تطرف عنيف تشمل جرائم مثل: القتل الجماعي، الاعتداء الجنسي، أو الهجمات ضد المدنيين، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تلاحقهم جنائيًا، مما يرسل رسالة قوية بعدم الإفلات من العقاب.

2.ردع التصرفات المتطرفة: من خلال تقديم القادة المسؤولين عن جرائم التطرف العنيف للمحاكمة، تسهم المحكمة في ردع الأشخاص الآخرين عن الانخراط في مثل هذه الأفعال، حيث يعرفون أنهم قد يواجهون ملاحقات قضائية دولية.

3.التحقيق في الجرائم المرتبطة بالتطرف العنيف: المحكمة تقوم بتحقيق في الجرائم التي يرتكبها أفراد أو جماعات ترتبط بتطرف عنيف، مثل التنظيمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين أو تسعى لتحقيق أهداف سياسية باستخدام العنف. هذا يمكن أن يساعد في محاكمة المسؤولين عنها.

4.التعاون مع المنظمات الدولية: تعمل المحكمة الجنائية الدولية جنبًا إلى جنب مع منظمات مثل الأمم المتحدة، والشرطة الدولية (الإنتربول)، وغيرها من الهيئات، لتعزيز التعاون الدولي في محاربة التطرف العنيف عبر آليات قانونية[30].

وعلى الرغم من ذلك، تواجه المحكمة الجنائية الدولية تحديات كبيرة في هذا السياق، مثل: قلة التعاون من بعض الدول، والقيود التي تفرضها سيادة الدول في مسائل مثل: التحقيقات، والمحاكمات المحلية، مما يعيق عملها بشكل كامل في بعض الحالات.

المطلب الثاني
تمييز التطرف العنيف عما يشبه به

تمييز التطرف العنيف عن ما يشبهه يتطلب فهمًا دقيقًا للخصائص المميزة لهذا الظاهرة. بينما قد يتشابه التطرف العنيف مع بعض الحالات الاجتماعية أو السياسية المتطرفة، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين: في الاول منهما سنوضح فيه تمييز التطرف العنيف عن الارهاب اما الفرع الآخر سنبين فيه تمييز التطرف العنيف عن خطاب الكراهية .

الفرع الأول
تمييز التطرف العنيف عن الارهاب

التطرف العنيف والإرهاب هما مصطلحان غالبًا ما يُستخدمان بالتبادل، ولكن بينهما فرق جوهري:

(30)ينظر: عبد الحامد محمد عبد الحميد، دور المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة وتعزيز حقوق الانسان لمواجهة الجرائم ضد الإنسانية، ص(15-17)، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
www.tihek.gov.tr.

1.التطرف العنيف: يشير إلى تبني الأفكار أو المواقف التي تدعو إلى العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، دينية، أو اجتماعية. يمكن أن يكون التطرف العنيف مرتبطًا بأيديولوجيات متطرفة من دون أن يتخذ شكل الأفعال الإرهابية الفعلية. إنَّ الأفراد أو الجماعات التي تمارس التطرف العنيف قد يروجون لخطاب تحريضي، ولكن ليس بالضرورة أن يتبعوا أعمالًا إرهابية بشكل مباشر[31].

2.الإرهاب : هو استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف معينة، وغالبًا ما يكون الهدف هو بث الخوف أو التأثير على السياسة أو الحكومة أو المجتمع بشكل عام. الإرهابيون غالبًا ما يهاجمون المدنيين أو المنشآت العامة في محاولات لزرع الرعب وتحقيق أهداف سياسية أو دينية. الإرهاب يُعدُ عملًا ملموسًا يشمل الهجمات العنيفة الفعلية، مثل التفجيرات أو الهجمات المسلحة[32].

وتجدر الاشارة الى أن الاختلاف الرئيس بينهما هو أن التطرف العنيف هو في الغالب فكر أو أيديولوجية قد تؤدي إلى أعمال عنف, أمّا الإرهاب هو من الأفعال الفعلية التي تستخدم العنف لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية معينة.

نخلص من ذلك الى أن التطرف العنيف قد يكون مرحلة أو سمة تسبق الإرهابية، ولكن ليس كل المتطرفين العنيفين يصبحون إرهابيين .

الفرع الثاني
تمييز التطرف العنيف عن خطاب الكراهية

إن تمييز التطرف العنيف عن خطاب الكراهية يتطلب فهماً دقيقاً لكل منهما، حيث يمكن أن يتداخل كلا المصطلحين في بعض الحالات، لكن هناك اختلافات جوهرية بينهما:

1.التطرف العنيف:

•يُقصد به الأفكار أو الأيديولوجيات التي تدعو إلى العنف أو تدعمه من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية.

•يتضمن التحريض على الأعمال العنيفة، ويشمل الأفعال التي قد تؤدي إلى تهديد أو استخدام العنف ضد أفراد أو جماعات.

•يشمل الجماعات أو الأفراد الذين يروجون للعنف من خلال الهجمات أو التهديدات أو أي تصرفات تهدف إلى تغيير النظام الاجتماعي أو السياسي بالقوة[33].

2.خطاب الكراهية:

•هو أي نوع من التعبير الذي يروج أو يبرر العنف أو التمييز ضد شخص أو مجموعة على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الجنس أو أي فئة أخرى.

• على الرغم من أنه قد يكون مؤذياً أو يسهم في تعزيز الاستقطاب الاجتماعي، فإنه لا يتضمن بالضرورة التحريض المباشر على العنف.

---

(31)ينظر: فاطمة محمد رضا، الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، المؤتمر العلمي الرابع عشر، مواجهة التطرف في ظل الازمات العالمية الراهنة، ص1021.

(32)ينظر: ميسون عبد الجبار إسماعيل، التطرف الفكري ودوره في تنامي الإرهاب، مجلة أبحاث ميسان، مجلد(20)، العدد(39)، 2024، ص194.

(33)ينظر: حسين سالم مكاون، انوار سعدون نجم، نهى عبد الله عنبر، علي وليد ناجي، التطرف المؤدي الى الإرهاب، مجلة دراسات تربوية، المؤتمر السنوي الحادي عشر، 2023، ص4.

ISSN(online): 3078-8692

•خطاب الكراهية يمكن أن يكون متطرفاً، لكنه لا يصل دائماً إلى درجة العنف، إذ قد يقتصر على كلمات أو آراء معادية أو مسيئة[34].

لذا نرى أن التطرف العنيف يشمل أفعالاً فعلية أو دعوات مباشرة للعنف، بينما خطاب الكراهية يقتصر في الغالب على التعبير اللفظي أو الكتابي الذي يروج للكراهية أو التمييز، ولكنه لا يترجم بالضرورة إلى أفعال عنيفة.

إذن، يمكن أن يكون خطاب الكراهية خطوة في الطريق نحو التطرف العنيف، ولكنه لا يعادل التطرف العنيف في حد ذاته .

الخاتمة

من خلال بحثنا في موضوع مكافحة التطرف العنيف في القانون الجنائي الداخلي والدولي توصلنا لمجموعة من النتائج يقابلها مجموعة من المقترحات التي عسى ولعل أنها قد تساهم في جزء من اشكالية هذا الموضوع واثرة المباشر على المجتمع .

النتائج :

١- وضعت اغلب الدول وكذلك المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة قوانين وانظمة وسياسات هامة لمواجهة التطرف العنيف .

٢- تبين لنا أن التطرف العنيف يعد ممهد اساسي للإرهاب فهو يمثل أرضية خصبة للإرهاب وخطاب الكراهية .

٣- يُعدّ التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات القضائية، يُعَدُّ أمرًا أساسيًا في مكافحة التطرف العنيف. يُظهر التعاون بين الدول والمنظمات الدولية أهمية تعزيز القدرات القانونية والتشغيلية لمكافحة هذا التهديد .

٤- عدم كفاية النصوص القانونية الجنائية الوطنية والدولية في مكافحة التطرف العنيف كونه من المواضيع الحديثة والمتجددة .

المقترحات :

١- ضرورة تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان من خلال

تنظيم لقاءات حوارية بين أفراد من مختلف الخلفيات الثقافية والدينية من أجل بناء فهم متبادل وتجاوز القوالب النمطية السلبية، وكذلك دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز التفاهم المتبادل وتعليم قيم السلام.

٢- مكافحة التطرف العنيف تتطلب جهداً متعدد الجوانب من خلال الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، مع التركيز على الوقاية والتوعية بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع النتائج فقط .

٣- التعامل مع الخطاب المتطرف على شبكات الإنترنت من خلال وضع آليات قانونية لتنظيم المحتوى الرقمي والمتمثل بسن تشريعات تحظر نشر الخطاب المتطرف على منصات الإنترنت، مع إلزام الشركات التكنولوجية بإزالة المحتوى المتطرف بشكل فعال، وكذلك التعاون مع الشركات الرقمية بأنشاء شراكات

(34)المادة (7) من الدستور العراقي النافذ، والمادة(43) من الدستور نفسة، والمادة(3) من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم(13) لعام(2005).

بين الحكومات والشركات الرقمية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف المبكر عن المحتوى المتطرف.

المصادر والمراجع

الكتب

1. إبراهيم عبد نايل، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، دار النهضة، القاهرة، 1996.
2. حسين المحمدي بوادي، الإرهاب الفكري، أسبابه ومواجهته، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
3. حمدان مجيد علي الموزاني، الإرهاب اركانه أسبابه اشكاله، منظمة طبع ونشر الثقافة القانونية، أربيل، 2003.
4. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، لبنان، 1981.
5. مصطفى محمد موسى، الارهاب الالكتروني، دراسة قانونية امنية اجتماعية، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، القاهرة، 2009.
6. مصطفى محمد موسى، الارهاب الالكتروني، دراسة قانونية امنية اجتماعية، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، القاهرة، 2009.

الدوريات

1. براء منذر كمال عبد اللطيف، دور التشريعات الجنائية في الوقاية من الإرهاب، بحث مقدم تاى مؤتمر العلمي، جامعة المستقبل، 2017.
2. برزان ميس الحامد، الاعلام ودوره في مكافحة التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الموصل، مجلد(2)، العدد(44)، 2020.
3. حسين سالم مكاون، انوار سعدون نجم، نهى عبد الله عنبر، علي وليد ناجي، التطرف المؤدي الى الإرهاب، مجلة دراسات تربوية، المؤتمر السنوي الحادي عشر، 2023.
4. د.طيبة جواد حمد المختار، دور لجان مجلس الامن لمكافحة الإرهاب في محاربة التطرف العنيف.
5. زمن حامد هادي الحسناوي، السياسة الجنائية لمكافحة ومنع التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد(37)، 2023.
6. فاطمة محمد رضا، الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، المؤتمر العلمي الرابع عشر، مواجهة التطرف في ظل الازمات العالمية الراهنة.
7. مريفان مصطفى رشيد، دور القاضي الجنائي في التصدي للتطرف الفكري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد(13)، العدد(46)، 2023.
8. ميسون عبد الجبار إسماعيل، التطرف الفكري ودوره في تنامي الإرهاب، مجلة أبحاث ميسان، مجلد(20)، العدد(39)، 2024.

مصادر الانترنت

1. عامر عاشور عبدالله، نوزاد احمد ياسين الشواني، المسؤولية القانونية لوسائل الاعلام عن اثارة العنف الطائفي والفكر التكفيري، ص7، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https;//www.researchgeta.net
2. محمد محمود ولد محمد محفوظ، ظاهرة التطرف(الأسباب والعلاج) مقال منشور على الموقع الالكتروني:
www.google.com
3. جميل محمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، ص203، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
www.google.fg85.
4. عبد الحامد محمد عبد الحميد، دور المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة وتعزيز حقوق الانسان لمواجهة الجرائم ضد الإنسانية، ص(15-17)، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
www.tihek.gov.tr.

القوانين

1. قانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة(1969) المعدل النافذ.
2. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم(23) لسنة(1971) النافذ المعدل.
3. قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
4. قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم(13) لسنة(2005) النافذ.
5. قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية رقم(32) لعام(2016).